عنوان البحث: تحولات السلطة وتجربة التعددية السياسية في تونس (1980 – 1989): دراسة تاريخية مقارنة

الباحث: م.د. عمر خالد عباس الجوراني
مكان العمل: المديرية العامة لتربية صلاح الدين
الإيميل: O1m9a9r0khalid@gmail.com

تاريخ النشر: جمادى الآخرة 1447 هـ / تشرين الثاني 2025

الملخص:

يهدف هذا البحث الى دراسة التجربة التونسية في الانفتاح السياسي خلال الاعوام (1980 – 1989) بإجراء دراسة مقارنة للسنوات الاخيرة من حكم الحبيب بورقيبة ، وبداية حكم زين العابدين بن علي ، حاول الباحث التوصل الى ابرز النتائج خلال مدة كل تجربة واجراء مقارنة بينهما ، اذ دعا بورقيبة في مطلع الثمانينات الى تعددية سياسية لم يكتب لها أن تدم لمدة طويلة ، في حين جاء تحول السابع من تشرين الثاني 1987 استجابة لدعوات الانفتاح السياسي. وتأتي اهمية البحث للكشف عن حقيقة تجربة الانفتاح السياسي خلال عهدين مختلفين في تاريخ تونس السياسي بالإجابة عن ثلاث اسئلة رئيسة ، هي: الظروف التي ولدت فيها تجربة التعددية والانفتاح السياسي، وحدود الممارسة الفعلية لتلك التحولات، وهل تم تطبيق تلك التحولات بصورة فعلية واقامة تجربة سياسية جديدة تضم القوى السياسية بمختلف توجهاتها.

الكلمات المفتاحية: تونس، تحولات السلطة، الحبيب بورقيبة، زين العابدين بن علي، التعددية السياسية.

Al Malweah
for Archaeological
and Historical Studies

Vol 12, Issue 42, Nov 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

Search title: **Power Shifts and the Experience of Political Pluralism in Tunisia (1980-1989): A Comparative Historical Study**

Researcher: **Dr. Omar Khalid Abbas**

Workplace: **General Directorate of Salah al-Din Education**

Email: **O1m9a9r0khalid@gmail.com**

Publication date: **November 2025**

Abstract:

This research aims to study the Tunisian experience in political openness by conducting a comparative study of the last years of Habib Bourguiba's rule and the beginning of Zine El Abidine Ben Ali's rule. The researcher tried to reach the most prominent results during the period of each experience and conducted a comparison between them.

The importance of the research comes from revealing the truth of the experience of political openness during two different eras in Tunisia's political history by answering three main questions: the circumstances in which the experience of political pluralism and openness was born, the limits of the actual practice of those transformations, and whether those transformations were actually implemented and a new political experience was established that includes political forces with different orientations .

Keywords: Tunisia, power transitions, Habib Bourguiba, Zine El Abidine Ben Ali, political pluralism.

المقدمة:

في مجال تحولات السلطة والسياسة في الوطن العربي تبرز التجربة التونسية سواء في الأعوام الست الأخيرة من حكم الرئيس الحبيب بورقيبة (1980 – 1987)، أو من خلال الثمانية عشر شهرا الأولى (1987 –1989)، من حكم الرئيس زين العابدين بن علي .

شهدت تونس خلال الأعوام (1980 – 1989) العديد من التحولات والتغيرات، فبعد العديد من الاضطرابات الداخلية والتدهور الاقتصادي قررت السلطات السياسية بقيادة الحبيب بورقيبة الدعوى الى تحولات جوهرية في تاريخ تونس بالدعوة الى الانفتاح السياسي على قوى المعارضة، إلا أن تلك الدعوات بقيت مقيدة بالعديد من الشروط، فيما شهدت تونس عهدا جديدا بعد التغير الذي حدث في 7 تشرين الثاني 1987 والذي دعت فيه الى ضرورة ضمان حقوق الجميع وإجراء انتخابات حرة ومشاركة جميع احزاب المعارضة، وقد تباينت آراء المؤرخين في تلك التجربتين، لذا سنقوم بدراسة مقارنة بين التجربتين؛ لمعرفة اثر تلك التحولات على تونس ونتائجها .

شهد الاطار الزمني للبحث العديد من المتغيرات والتناقضات الواضحة في الواقع السياسي؛ لعدم وجود رؤية واضحة في ادارة الدولة من قبل القادة السياسيين في تونس في الأعوام الاخيرة قبل تحولات السلطة عام 1987، ففي الوقت الذي تعلن فيه عن انفتاح سياسي على قوى المعارضة استمر وضع العراقيل من قبل السلطة في طريق تلك الاحزاب وبالتالي ادى الى تراكم الضغوطات الشعبية تجاه السلطات الحاكمة مما ادى الى قيام التغير في 7 تشرين الثاني 1987 والذي انتج عنه العديد من الاجراءات خلال مدة الدراسة والتي استبشر التونسيين فيها خيرا.

إن الغرض من هذه الدراسة (تحولات السلطة وتجربة التعددية السياسية في تونس (1980 – 1989) دراسة تاريخية مقارنة) هو الكشف عن حقيقة تجربة الانفتاح السياسي خلال عهدين مختلفين في تاريخ تونس السياسي بالإجابة عن ثلاثة اسئلة رئيسة ، هي: الظروف التي ولدت فيها تجربة التعددية والانفتاح السياسية ، وحدود الممارسة الفعلية لتلك التحولات، وهل تم تطبيق تلك التحولات بصورة فعلية؟ واقامة تجربة سياسية جديدة تضم القوى السياسية بمختلف توجهاتها ، وأخيرا ما ملامح التجربة في ظل العهد الجديد الذي تدشن في 7 تشرين الثاني 1987؟

تأتي اهمية الدراسة لبيان الدور الذي أدته تلك التجربة في التحولات السياسية في تونس وبيان مصداقية ذلك الانفتاح السياسي واثر فشله على قيام تغيير 7 تشرين الثاني 1987 ومقارنته مع ما تحقق بعد ذلك التغيير .

تم تقسيم البحث الى مبحثين تطرقنا في المبحث الاول إلى التحولات السياسية في عهد الحبيب بورقيبة، فيما تطرق المبحث الثاني إلى التحولات السياسية في السنوات الاولى من عهد زين العابدين بن علي .

اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر التاريخية المهمة لا سيما الكتب و الرسائل والاطاريح التي تطرقت لتلك المدة التاريخية، فضلا عن المجلات والصحف التي عاصرت المدة التاريخية الخاصة بموضوع البحث .

المبحث الاول: التحولات السياسية في عهد الحبيب بورقيبة خلال الاعوام 1980 – 1987

اولا: السيطرة المطلقة على الساحة السياسية

سيطر الحزب الحر الدستوري بقيادة الحبيب بورقيبة (1957 – 1987) منذ استقلال تونس في 20 اذار 1956 على مظاهر الحكم كافة، وتعززت تلك السيطرة بعد إلغاء النظام الملكي واعلان النظام الجمهوري في 25 تموز 1957(الحمداني،2012 ، ص144–145) ، فأصبح الحزب الدستوري الحاكم يسيطر على أجهزة الدولة الادارية ، وعد الحزب تلك الاجهزة جزءا من الحزب، وقد تعزز ذلك بعد أن سيطر على الاتحاد التونسي العام للشغل(أكبر منظمة نقابية في تونس تأسس عام 1946 بقيادة فرحات حشاد كان له دورا بارز في الحركة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي . التيمومي ، 1980، ص170) الذي كان اكثر التنظيمات انتشارا وفعالية على الساحة السياسية مع الحزب الحاكم ، فيما كشف ذلك عن مدى هيمنة الحزب على العملية السياسية في البلاد(ابراهيم ، 2017 ، ص200) ، ونتج عن ذلك الوضع مجموعة من الأزمات الخاصة ليس فقط بإدارة شؤون الدولة اليومية وإنما أيضا أزمات هيكلية تدخل في صميم العملية السياسية ذاتها ولاسيما شقيها ، تجديد النخبة السياسية الحاكمة ، وافساح المجال أمام المشاركة السياسية (مجلة المنار ،1989 ، ص44).

عد الحبيب بورقيبة ظهور شخصيات سياسية لا تدين له بالولاء المطلق هو من قبيل الخطر الداهم على شخصيته بوصفه رئيسا وعلى النظام السياسي ككل، وكان أسلوبه الشهير المعروف باسم حرق الشخصيات عبر التخلص التدريجي من الشخصيات السياسية كافة التي يحتمل أن تنافسه سياسيا وذلك عن طريقين:

1. إذكاء التنافس بين الشخصيات السياسية التابعة له، إذ يظل له في النهاية الحكم الأخير.
2. تلفيق تهم سياسية وغير سياسية للكثيرين ممن يحظون من خلال سياساتهم وكفاءاتهم بنوع من الشعبية ، وإدانتهم قانونيا ثم سجنهم أو دفعهم الى الهرب خارج البلاد ، وهو ما تعرض له أحمد

بن صالح صاحب تجربة التعاونيات الزراعية الشهيرة (1964 – 1969) ، وأحمد المستيري الذي شغل عدة مناصب وزارية في مطلع السبعينات ، وكذلك محمد مزالي الوزير الأول (1980 – 1986) الذي عد في منتصف الثمانينات الخليفة المرتقب لبورقيبة ، والحبيب عاشور (1913 – 1999) رئيس الاتحاد العام التونسي للشغل والذي كان رفيق نضال بورقيبة قبل الاستقلال(مجلة المنار ،1989 ، ص45).

ثانيا: اسباب تحول السلطة في تونس نحو سياسة الانفتاح السياسي

1- ازدهرت حركات المعارضة بين الأوساط الطلابية وصارت الجامعة مرتعا خصبا للنشاط الطلابي اليساري حتى نهاية السبعينات، وقاد ذلك إلى عدة مصادمات وإلى ملاحقات قانونية للطلاب واتهامهم ولاسيما الماركسيين واليساريين في عامي (1974- 1976) بالتآمر على الدولة وعلى النظام والانخراط في تنظيمات غير قانونية وإصدار احكام بالسجن على مئات منهم لعدة سنوات(1988, p. 818, Middle East) .

2- أخذت المعارضة الدينية ذات الطابع الأصولي في الازدهار ولاسيما منذ عام 1978، إذ قويت تلك المعارضة بعد انتصار الثورة الايرانية عام 1979 وخرجت بعيدا عن سيطرة الدولة(العبيدي، 2012 ، ص96) .

3- برزت بعض التيارات الاصلاحية داخل الحزب الدستوري الحاكم نفسه عام 1971 بقيادة (احمد المستيري والباجي قائد السبسي والحبيب ابو الاعراس وحسيب بن عمار)، نادوا باتباع سياسة أكثر انفتاحا من خلال تنشيط الحزب الدستوري (العمدوني ، 2017 ، ص55) ، وقد اضطروا في النهاية الى تقديم استقالاتهم من الحزب وقادوا معارضة تدعو الى فكرة نظام متعدد الاحزاب من خلال صياغة بنود الميثاق الوطني الذي اقترحه احمد المستيرى (1925-2021) في تشرين الأول ١٩٧٧ ، إلا أن رئيس الوزراء الهادي نويرة (1911-1993) رفض تلك الأفكار ، مما ادى لإشاعة قدرا من الاستياء داخل الشارع التونسي وابراز مدى تمسك النخبة الحاكمة بنظام الحزب الواحد(السامرائي ، 1990، ص131).

4- تحول جزء من المعارضة السياسية إلى العمل المسلح مثلما بدا في احداث قفصة غرب تونس في 27 كانون الثاني 1980 ، إذ قام حوالي 60 مسلحا بالهجوم على المدينة ومحاولة السيطرة عليها ، وأعلنوا في بيانهم أن الهدف هو تحرير تونس من ديكتاتورية الحزب الدستوري الحاكم ، ولم يتم السيطرة على الموقف إلا بعد تدخل الجيش التونسي(حيدر، 1980 ، ص27) .

ثالثا: محاولة الانفتاح السياسي خلال الاعوام (1980 – 1987)

بناء على ما تم ذكره تبلورت في نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات ثلاثة أمور أساسية في الواقع:

1- أن النظام السياسي بصيغته القائمة على الحزب الواحد والهيمنة الشخصية من الرئيس الحبيب بورقيبة لم يعد قادرا على استيعاب مجمل الأفكار والتيارات السياسية التي أفرزها المجتمع التونسي.

2- تزايد الضغوط السياسية السلمية والمسلحة على النظام القائم ، وأن سياسة المواجهة لم تفلح في محاصرة تلك الضغوط.

3- هناك حاجة شديدة لإفساح المجال لإعمال حريات التعبير والتنظيم ، ولو بطريقة جزئية؛ لأجل الحفاظ على استمرار النظام ذاته .

وبناء عل ذلك جرى تعديل وزاري تولى به محمد مزالي (1925–2010) رئاسة الحكومة بالوكالة في 12 اذار 1980 خلفا للهادي نويرة الذي اقعده المرض الى أن تم تثبيته في 23 نيسان من العام نفسه. واتخذ محمد مزالي سياسة قوامها الانفتاح النسبي على التيارات السياسية غير المتناقضة كليا مع النظام القائم (داهش ، 2009، ص160) وتبلورت تحركاته الأولى على النحو الآتي :

أ – إعادة تشكيل الحكومة وضم عدد من الوزراء الذين كانوا في السلطة وأبعدوا عنها بعد احتجاجهم على الاجراءات القاسية التي اتخذت في مواجهة اضرابات عام 1978 ، ومن بينهم الطاهر بلخوجه وزير الداخلية آنذاك ، وتعيين أحد المنتمين إلى حركة الديمقراطيين الاشتراكيين في الوزارة (تكونت الحكومة من محمد مزالي وزيرا أولا ، وصالح الدين بالي وزيرا الدفاع ، وإدريس قيقة وزيرا للداخلية، وحسان بالخوجة وزيرا للخارجية ، وعبد العزيز بن ضياء وزيرا للتعليم العالي والبحث العلمي ، ومحمد الصياح وزيرا للتجهيز والإسكان، ومحمد شاكر وزيرا للعدل ، وعبد العزيز الاصرم وزيرا للاقتصاد ، ومحمد الناصر وزيرا للشؤون الاجتماعية، ورشيد صفر وزيرا للصحة العمومية، والصادق بن جمعة وزيرا للنقل والمواصلات، ومحمد فرج الشاذلي وزيرا للتربية القومية، والهادي الزغل وزيرا للشباب والرياضة، وفؤاد المبزغ وزيرا للإعلام والشؤون الثقافية، والاسعد عصمان وزيرا للفلاحة. للمزيد ينظر: الكعلي، 2013، ص129).

ب – اطلاق سراح عدد من السجناء السياسيين وإصدار عفو في كانون الثاني 1981 عن ألف عضو من المنتمين للاتحاد العام التونسي للشغل والذين اتهموا بالتورط في أحداث عام 1978، واعادة الاتحاد التونسي العام للشغل الى نشاطه (وضعت بعد احداث 1978 قيادات نقابية جديدة تخضع للحزب الدستوري الحاكم في تونس: مجلة الدستور ، 1978 ، ص11) .

ج – إبداء بعض مظاهر التسامح السياسي إزاء الحركات الحزبية المعارضة ، إذ سمح في تموز 1980 لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين بإصدار صحيفتين اسبوعيتين المستقبل و L,Avenir(المستيري ، 2011، ص263) ، وصدر عفو عام عن كل أعضاء حركة الوحدة الشعبية فيما عدا زعيمها في المنفى احمد بن صالح (Middle East, Op , cit p.819) وقد احدثت تلك التحركات الأولية نوعا من الانفراج في المناخ السياسي التونسي ، وتجدر ملاحظة أن عدم الاعتراف القانوني ببعض تنظيمات المعارضة لم تمنع الوزير الأول محمد مزالي من التعامل السياسي معها مثلما بدا في إصدار العفو عن بعض أعضاء حركة الوحدة الشعبية ، وكذلك السماح حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بإصدار صحف اسبوعية – وذلك ما يدفعنا الى القول إننا أمام نمط من التعددية السياسية الحزبية القائمة على أسس واقعية وليست قانونية ، إذ أقر حق البعض في التنظيم وتحقيق بعض حقوق الانسان، لكن دون أن يرتبط ذلك بحرية الممارسة العلنية لكل التنظيمات أو التنافس السلمي على السلطة، ومن هنا كانت الخطوة التالية هي البحث عن الوسيلة التي يمكن بها تحويل ذلك الاعتراف الواقعي الى اعتراف قانوني، وهو ما بدا في المؤتمر الاستثنائي للحزب الدستوري الحاكم في 10 – 12 نيسان 1981 ، والذي أعلن فيه الحبيب بورقيبة اثناء انعقاد المؤتمر الافتتاحي أن لا يعارض تكوين احزاب سياسية واجتماعية خارج الحزب الدستوري الحاكم، إذا ما أثبتت أنها ترفض العنف والتعصب الديني، وإذا ما كانت غير تابعة إيديولوجيا أو ماديا لأية جماعة أجنبية (الفرزلي ، 1981 ، ص27) ، وفي العام نفسه وفي أثناء الاعداد للانتخابات البرلمانية التي عقدت قبل أوانها ، قرر الحبيب بورقيبة أن أية جماعة سياسية تحصل على 5% من مجموع الأصوات سوف يعترف بها كحزب سياسي (دهش ، 2009، ص161) ، وهكذا تحددت الشروط التي على أساسها يتم تشكيل الأحزاب السياسة وهي :

1. نسبة معينة من الأصوات تمثل ٥% أو أكثر .
2. نبذ العنف والتعصب الديني.
3. عدم التبعية الفكرية والمادية لجهات خارجية .

إن النظر في تلك الشروط الثلاثة يكشف عن الحدود الفعلية التي قرر النظام التونسي بقيادة الحبيب بورقيبة السير فيها لإقرار التعددية السياسية القانونية ، فتلك الشروط ، ولاسيما الشرطين الثاني والثالث يمكن بها تقييد حركة أية جماعة راغبة في التحول إلى حزب سياسي معترف به قانونيا، ويمكن بهما أيضا نزع الصفة القانونية الشرعية عن أي حزب قائم بالفعل بعد اتهامه حقا أم ظلما بالتعصب او اللجوء الى العنف ضد الحكومة . أما شرط الـ 5% من الأصوات فهو أمر غير ميسر الحدوث، نظرا لاعتبارات التدخل الحكومي بالتزوير أو بالتأثير المباشر على الناخبين ، فضلا عن أن سيطرة الحزب الحاكم وهيمنته وتداخله الكبير مع الأجهزة الادارية في الدولة يجعل من تلك النسبة قيدا كبيرا على عملية تشكيل الاحزاب

السياسية، ومن ناحية أخرى فقد تبين أن تلك الشروط كانت موجهة أصلا لمنع الحزب الشيوعي التونسي (تأسس في عهد الاستعمار الفرنسي عام 1920 ، شارك بعد الاستقلال في انتخابات 1959 ، وبعد تغير 1987 إلا انه لم يحصل على أي مقعد في تلك الانتخابات تم حل الحزب عام 1993. جزماتي ، 2010، ص312)، وحركة الاتجاه الاسلامي من اكتساب الصفة القانونية (مجلة المنار ، 1989 ، ص48) .

ونظرا للاعتبارات السابقة اعترضت التجمعات السياسية المختلفة على تلك الشروط وهددت بعدم المشاركة في الانتخابات البرلمانية مما ضاعف من أزمة النظام السياسي، وفي تلك المدة تبلور سلوك النظام بصورة متناقضة ، فمن ناحية ألغى في تموز 1981 الحظر المفروض على الحزب الشيوعي التونسي منذ 1963، واعترف به كحزب شرعي بغض النظر عن نسبة الـ 5% التي فرضت على التجمعات السياسية الأخرى ، وفي أيلول من العام نفسه جرت محاكمات لحوالي خمسين من قيادات واعضاء حركة الاتجاه الاسلامي ، وهكذا بدا أن عملية التحول الى اقرار التعددية السياسية – وفق الشروط الثلاثة السابقة – لن تشمل الاتجاه الديني الأصولي (مجلة المنار ، 1989 ، ص49).

وعلى الرغم من تهديدات الحزب الشيوعي وحركة الوحدة الشعبية وحركة الاشتراكيين الديمقراطيين بعدم الدخول في الانتخابات البرلمانية المقررة في تشرين الثاني 1981، إلا أنهم قاموا بترشيح عدد من الأسماء في محاولة للحصول على نسبة 5%، ومن ثم الاعتراف القانوني، إلا أن تحالف الحزب الدستوري الحاكم مع الاتحاد العام للشغل والذي عرف باسم (الجبهة الوطنية) أدى الى الفوز بـ 94,6٪ من جملة الأصوات ، وعلى كل مقاعد البرلمان البالغ عددها الاجمالي 136 مقعدا، ولم تفلح أي من التجمعات السياسية الأخرى من الفوز بالنسبة المقررة ، ومن ثم لم تنل أي منها الشرعية القانونية، إذ حصلت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين على 3,24% ، وحركة الوحدة الشعبية على 0,81 ، والشيوعيون على 0,78 %(مجلة الاسبوع العربي ، 1981 ، ص5) . وهنا تجدر ملاحظة أن تلك الانتخابات البرلمانية التي قدمت احتجاجات عديدة حول التجاوزات التي شملتها ، لم تفلح في تدشين تعددية حزبية قانونية على الرغم من قيامها على أساس من التعددية الفعلية ، واستمر ذلك التناقض قائما حتى تم الاعتراف القانوني بكل من حركة الوحدة الشعبية برئاسة الطاهر بلخوجه ، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين برئاسة أحمد المستيري كأحزاب شرعية في تشرين الثاني 1983 ، أي: بعد عامين من إجراء الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني 1981 (اليوم السابع، 1978 ، ص22) .

رابعا: تعددية مقيدة وأزمات متتالية

لم تثمر تلك التحولات السياسية كثيرا ، إذ إن النظام السياسي ذو الصبغة التعددية المقيدة لم يساعد على مواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية المختلفة، وفي المدة ما بين تشرين الثاني 1983 وحتى تشرين الثاني 1987، الذي شهد نهاية حكم الرئيس الحبيب بورقيبة ، توترت الأزمات السياسية على نحو غير مسبوق، كالآتي :

1 – تصاعد الاحتجاجات الشعبية في كانون الثاني 1984 فيما عرف بانتفاضة الخبز وحدوث مواجهات بين السلطة والشعب أدت الى قتل 84 شخصا، واكثر من 900 جريح طبقا للمصادر الرسمية(تاج، 2011، ص11) .

2– استمرار الاضرابات العمالية في عامي 1984 – 1985، والمطالبة بزيادة أجور القطاع العام ، وبدء المواجهة المفتوحة بين الحكومة والاتحاد العام للشغل الذي عد مسؤولا عن تشجيع هذه الاضرابات ، الأمر الذي أدى بالاتحاد الى الانسحاب من الانتخابات البلدية ، كذلك قاطعت الاحزاب الثلاثة : الاشتراكيون الديمقراطيون ، والحزب الشيوعي ، وحركة الوحدة الشعبية ، هذه الانتخابات (صحيفة الوطن العربي ، 1985 ، ص5)

3– تكرار المصادمات بين الحكومة والطلاب بجامعة تونس في كانون الثاني 1986، و اغلاق عدد من الكليات .

4– حدوث صدامات بين الحكومة والاحزاب على إثر المظاهرة التي قام بها حزب الديمقراطيين الاشتراكيين في نيسان 1986 احتجاجا على الغارة الأمريكية على ليبيا ، وهو ما رفضت الحكومة إدانته، مما قاد الى اتساع الفجوة بين الحزب الحاكم والرئيس بورقيبة من جانب والاحزاب الثلاثة المعترف بها من جانب آخر، وتم سجن احمد المستيري بتهمة تنظيم المظاهرات ، وبقي لمدة اسبوعين في السجن ثم اطلق سراحه؛ بسبب سوء حالته الصحية، وحظر إصدار مجلة الحزب الأسبوعية (مجلة المستقبل) ، إلى جانب مجلتي الحقائق والراية ، اللتين يصدرهما الحزب الشيوعي التونسي لمدة ستة أشهر بدء من شهر آيار 1986 (الطريفي ، 1986 ، ص13) .

5 – تصاعد المواجهة مع التيار الاسلامي الأصولي الممثل في حركة الاتجاه الاسلامي ، ولاسيما بعد اقالة رئيس الوزراء محمد مزالي في 8 حزيران 1986، اذ اعتقلت السلطات التونسية عددا من انصار الحركة الاسلامية، وحكم بالإعدام على أربعة من قادة الحركة في حزيران 1986 ، وسجن 22 عضوا آخرين ، وفي آذار 1987 حدث تصادم واشتباكات طلابية مع عناصر الامن داخل حرم الجامعة التونسية

في العاصمة تونس ، اتهم على اثرها قائد الحركة راشد الغنوشي(راشد الغنوشي: سياسي تونسي ولد في 22 حزيران 1941، تعرض للاعتقال عدة مرات في عهد الحبيب بورقيبة وبن علي مما اضطره للخروج من البلاد، انتخب في تشرين الأول 2019 رئيسا لمجلس النواب التونسي حتى 30 أذار 2022 . للمزيد ينظر: زكريا ، 2023 ، ص48) بالعنف وبالاتصال بقوى خارجية في محاولة لقلب نظام الحكم ، وأدينت الجماعة بالاتصال بإيران التي قطعت العلاقات معها ، وفي 29 اذار 1987 تم اعتقال عدد كبير من اعضائها على رأسهم راشد الغنوشي ، وفي أيار حكم على (37) من الأصوليين بالسجن لمدد تتراوح بين عامين وستة اعوام ، وفي أيلول 1987 جرت محاكمة ذوي الاتجاه الاسلامي ، وكانت لائحة الاتهام الرئيسي لهم هي تهديد أمن البلاد والتآمر على الحكومة ، وصدرت احكام بالإعدام على سبعة أفراد من بينهم خمسة غيابيا ، والباقين أحكام بالسجن ، ومن بينهم زعيم الحركة راشد الغنوشي (اليوم السابع ،1987 ، ص24) ، وتواترت الانباء آنذاك عن عدم رضا الحبيب بورقيبة على الأحكام ورغبته في اعادة المحاكمة لكي تصدر احكاما بالإعدام على (30) منهم على الأقل ، في حين كانت جملة من تمت محاكمتهم (18) شخصا فقط (العبيدي ، 2012 ، ص156) .

خامسا: تقيم تجربة التعددية السياسية في عهد الحبيب بورقيبة:

ومما سبق يمكن استخلاص عدد من النتائج فيما يتعلق بحدود وحصيلة تجربة التعددية السياسية المقيدة ، ومن بينها نتائج ملفتة للنظر ، أن التجربة الحزبية المقيدة بالطريقة التي تمت بها خلال عامي 1980 ، 1983 جاءت تعبيرا عن رغبة النخبة التونسية الحاكمة في تحسين شكل النظام السياسي دون مضمون حقيقي ، ويبدو ذلك في جملة من الأمور على النحو الآتي:-

1- أن التحول إلى التعددية السياسية القانونية لم يصاحبه تحول حقيقي في أسلوب عمل الحكومة أو الحزب الحاكم ، وكذلك لم يصاحبه أي تحول في أسلوب عمل الرئيس بورقيبة ذاته ، والذي ظل في خطوطه العامة معتمدا على إذكاء التنافسات الشخصية والمواجهات الأمنية والتخلص من القيادات السياسية ، إما بالسجن أو بدفعهم إلى الهروب خارج تونس .
2- أن التحول إلى التعدد الحزبي المقيد لم يكن مقرونا بتوسيع قاعدة حقوق الإنسان ، أو باحتمالية إقرار مبدأ التنافس السياسي السلمي على السلطة، ومن هنا كانت التجاوزات في مختلف الانتخابات البرلمانية والبلدية ، والتي أدت جميعها إلى سيطرة الحزب الدستوري الحاكم على مقاعد البرلمان كافة.

3- أن التحول الى التعددية لم يصاحبه تنشيط مؤسسات المجتمع المدني مثل: النقابات والمؤسسات الطوعية ، بل على العكس رافقه محاولات من الحكومة والرئيس بورقيبة بتحجيم عمل تلك المؤسسات المدنية بل تفريغها من مضمونها تماما ، ويبدو ذلك في المواجهة المتكررة مع الاتحاد العام للشغل .

4- استمرار المواجهة السياسية بين الحكومة والحزب الحاكم وبين الأحزاب السياسية التي اعترف بشرعيتها ، ومحاولة محاصرتها سياسيا وفكريا ، وذلك استمرارا للأسلوب القديم السابق على الإقرار بشرعية تلك الأحزاب، بمقابل ذلك أن القوى السياسية التي تحولت الى الشرعية لم تكن تمثل تحديا حقيقيا للحزب الحاكم ، وغلب على أسلوب عملها ظاهرة و الهروب السياسي ، مثلما تبلور في مقاطعة الانتخابات عدة مرات، أما التيار الأصولي الذي لم ينل الشرعية القانونية ، فقد استمر في مواجهته الأمنية ، ودلت النتائج على فشل ذلك الأسلوب .

المبحث الثاني : تحول السلطة والانفتاح السياسي خلال الاعوام (1987 -1989)

دخلت الحياة السياسية في تونس مرحلة جديدة بعد تغيير السابع من تشرين الثاني 1987 بقيادة زين العابدين بن علي، إذ قام بإزاحة الرئيس الحبيب بورقيبة من رئاسة الجمهورية التونسية اعتمادا على بيان عدد من الأطباء (الاطباء هم : الهاشمي القرني ، محمد اسماعيل ، صادق الوحشي ، عبد العزيز العمادي ، محمد حبيش ، عماره الزين . داوود ، 2010، 225) ، فقد أوضح التقرير الطبي عجز الرئيس الحبيب بورقيبة وعدم قدرته على لممارسة شؤون الحكم (مجلة المصور،1987 ، ص19).

ومما لاشك فيه أنه كان ينبغي على القيادة الجديدة اعطاء طابع للمنافسين السياسيين بأن التغيير يطبق على ارض الواقع وذلك بمجموعة من الاجراءات التي من شأنها أن تعطي الثقة للقيادة الجديدة واعادة الثقة بالطبقة السياسية الحاكمة لاسيما وأن التغيير الذي حدث هو من داخل الطبقة الحاكمة وإن طرأ عليه بعض التغييرات ، لكن لابد من اعادة الثقة في القيادة الجديدة في تونس، وفي الجزء الثاني سينصب الحديث على التحولات السياسية في ظل الحكم الجديد ، ثم مقارنتها مع ما انتهت إليه تلك التجربة في نهاية عهد الرئيس السابق الحبيب بورقيبة.

وتماشيا مع ما تم ذكره فقد بادرت السلطة الجديدة إلى اجراء مراجعة شاملة لتعاملها مع المنافسين السياسيين والقيام بإصلاحات سياسية جذرية من شأنها أن تصلح الوضع السياسي التونسي ، وسنتعرف على التغييرات التي طرأت على الحياة السياسية التونسية ومدى تأثيرها و فعاليتها على الواقع السياسي التونسي :-

اولا: اعادة بالمجلس الدستوري

كان من بين اهم الاصلاحات السياسية التي اقامها زين العابدين بن علي بعد التغيير هو اعادة تفعيل دور المجلس الدستوري (انشأ بموجب الدستوري التونسي في المواد 72 ، 73 ، 74 ، 75 في 1 حزيران 1959 لكنه لم يفعل في عهد الحبيب بورقيبة . الدستور التونسي ، 1959 ، ص17) في 16 كانون الأول 1987 : بموجب الأمر ذي العدد (1414) الذي عطل لأكثر من ثلاثين عاما في عهد الحبيب بورقيبة، ويختص ذلك المجلس في مشاريع القوانين التي تعرض من قبل رئيس الجمهورية ومدى مطابقتها للدستور التونسي(الشريف، 1999، ص37).

ثانيا: الانفتاح السياسي على حركة الاتجاه الاسلامي

سعى الرئيس الجديد زين العابدين بن علي، منذ توليه الحكم، إلى طمأنة التيار الإسلامي في تونس إزاء التوجهات السياسية المستحدثة، وقد تجلى ذلك في إعادة تفعيل دور المجلس الأعلى الإسلامي عبر توسيع صلاحياته ومجالات اختصاص أعضائه، ليصبح معنيا بالنظر في مختلف القضايا الدينية والفقهية والاجتماعية، فضلا عن الإشراف على برامج المؤسسات الإسلامية وتعيين الأئمة والوعاظ، وأتيح للمجلس إصدار مجلة متخصصة في الدراسات الإسلامية حملت اسم مجلة الهداية ، وفي السياق ذاته، سمحت الدولة للإذاعة والتلفزيون الرسميين ببث الأذان وخطبة الجمعة والمناسبات الدينية، وإيلاء عناية خاصة بالمساجد والجوامع والعاملين عليها من مشرفين وقائمين، وقد صدر أمر رئاسي في 8 نيسان 1988 باعتماد الرؤية البصرية إلى جانب الحساب الفلكي لتحديد بدايات الأشهر القمرية، مما أعاد الاعتبار للرؤية الشرعية بعد أن ألغاها الرئيس السابق الحبيب بورقيبة بمقتضى أمر رئاسي في 23 شباط 1960(البوني ، 1999، ص31) .

وأولت القيادة الجديدة اهتماما بالشعائر الدينية فأصدر قانون في 3 أيار 1988 يكفل حرية ممارسة الشعائر الدينية للأفراد والجماعات، ويؤكد أن الدولة وحدها تتحمل مسؤولية رعاية دور العبادة، من حيث الإنفاق على مرافقها وتجهيزها وصيانتها (البوني ، 1999، ص32) . وتبع ذلك صدور قانون آخر خاص بطباعة المصاحف، في 18 آب 1988 ينظم تلك العملية بما يضمن سلامة نص القرآن الكريم وصيانته (المستاوي ، 1993 ، ص 23).

ومن الملاحظ أن الخطاب الرسمي للرئيس زين العابدين بن علي اتسم بمظهر ديني واضح؛ إذ اعتاد افتتاح كلماته بالبسملة، والاستشهاد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية ذات الصلة بالموضوع المطروح، ويعد ذلك الأسلوب تحولا جديدا في الخطاب السياسي التونسي الرسمي لم تعرفه البلاد منذ الاستقلال (البوني ، 1999، ص33) .

ثالثا : صدور قانون الاحزاب في3 ايار 1988:

دخلت القيادة السياسية الجديدة في مرحلة مهمة من مراحل التجديد في الحياة السياسية التونسية وانتقلت من الواقع النظري الى الواقع العملي ، واصدرت قانون الأحزاب في 3 أيار 1988 ، وقد بين القانون: ان الحزب السياسي هو تنظيم يجمع بين مواطنين تونسيين على اساس مبادئ واراء وأهداف سياسية مشتركة، لا يكون هدفه تحقيق الكسب ، وإنما يهدف الى توحيد جهودهم وتنظيم أنشطتهم في إطار برنامج سياسي محدد ، ويعمل الحزب على المشاركة في الانتخابات وتأطير المواطنين، وتعزيز دورهم في الحياة السياسية للبلاد ، ونص القانون على أنه لا يجوز تكوين أي حزب سياسي جديد ما لم تكن مبادئه واختياراته مغايرة لمبادئ واختيارات الأحزاب السياسية الأخرى المعترف بها قانونيا، وحظر القانون استناد أي حزب سياسي إلى أسس دينية أو لغوية أو جهوية أو قائمة على أساس الجنس (داوود ، 2010 ، ص230) ، تفاديا لقيام أحزاب على اعتبارات غير أيديولوجية ، وتفاديا لاستغلالهم لأغراض سياسية، كذلك منع الأحزاب من تلقي أي مساعدات من دول او شخصيات خارجية ولاسيما المعادية للدولة التونسية إلا بموافقات رسمية، وحظر انخراط العسكريين في صفوفها (مطر ، 2001 ، ص76) ، مؤكدا في الوقت نفسه على ضرورة التزام الأحزاب بالشفافية المالية، منح القانون وزير الداخلية صلاحية غلق مقرات الأحزاب ومنع أنشطتها في الحالات ذات الخطورة القصوى. وبذلك الإطار، انتقلت تونس من النمط السلطوي المغلق إلى ما يمكن عده نمطا سلطويا مفتوحا، بإتاحة قدر محدود من التعددية السياسية. وكان أول حزبين يرخص لهما بعد صدور القانون هما: (الحزب الاجتماعي التحرري والتجمع الاشتراكي التقدمي بتاريخ 12 أيلول 1988، ثم الاتحاد الديمقراطي الوحدوي بتاريخ 30 تشرين الثاني من العام نفسه) (Fco , 1989, p.17) .

واذا ما رجعنا لذلك القانون نجد فيه بعض التقييد تجاه تشكيل الاحزاب الاسلامية والقومية، لكونه يمنع تأسيس الاحزاب على اساس ديني وقومي، وبذلك يعد استهدافا للتيارات الاسلامية المتمثلة بحركة الاتجاه الاسلامي والتجمعات القومية المتمثلة بالتجمع القومي العربي، فضلا عن اعطاء الصلاحية لوزارة الداخلية بمنع أي نشاط حزبي في الحالات الطارئ وتلك الحالات تحددها السلطة الحاكمة وبذلك يعد هذا الامر تقييدا لتلك الاحزاب .

وعلى الرغم من ذلك وافقت الاحزاب السياسية على قانون الاحزاب كما هو ، وقدمت حركة الاتجاه الاسلامي برئاسة راشد الغنوشي وثائق تكوين حزب النهضة في 8 شباط 1989 . (مجلة المنار ، 1989، ص53).

رابعا: المصالحة الوطنية بعد تغيير 7 تشرين الثاني 1987:

لأجل ابراز حسن نية القيادة السياسية الجديدة وطمأنة الاحزاب المنافسة لها قررت الحكومة التونسية بمناسبة عيد العمال في 1 ايار 1988 اطلاق عفو خاص عن رئيس حزب الوحدة الشعبية احمد بن صالح(مجلة الدستور،1989 ، ص10) ، في حين اعلنت عفو عن قادة حركة الاتجاه الإسلامي في 14 أيار 1988 (السرجاني ، 2011 ، ص60) تنفيذا لالتزامات القيادة الجديدة في تطبيق مبادئ التعددية الحزبية، وضمان الحرية السياسية على ارض الواقع وقد عد ذلك العفو خطوة أولى لمصالحة شاملة بين الحكومة التونسية بقيادة رئيسها زين العابدين بن علي وحركة الاتجاه الإسلامي (جان بيار تيكوا ، 2011 ، ص58) .

وصادق مجلس النواب في 11 تموز 1988 على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من العقوبات اللاإنسانية أو المهينة وعد ذلك تقدما كبيرا في مجال حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (ديكاف ،2022 ، ص66). وتكريسا للسياسة الجديدة ، تسلم فرع منظمة العفو الدولية (منظمة العفو الدولية: منظمة غير حكومية مقرها في لندن ، تأسست عام في عام 1961 على تعني المنظمة بحقوق الإنسان، وتعارض الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات السياسية التي تسيطر على منطقة معينة، للمزيد ينظر: دليل منظمة العفو الدولية ، رقم الوثيقة 220/001/2002) يوم 12 نيسان 1988 التأشيرة القانونية ليصبح أول فرع تابع للمنظمة يمنح تصريحا رسميا في بلد عربي، ومثل ذلك تجسيدا للسياسة الجديدة التي تبنتها الحكومة بعد تغيير السابع من تشرين الاول 1987 والتي ركزت على دولة القانون والمؤسسات وحماية حقوق الإنسان (الأعلام ، 1989 ، ص39) .

وتواصلت جهود الحكومة لأجل دعم التعددية الديمقراطية وسياسة المصالحة الوطنية، وبناء على ذلك قررت الحكومة التونسية بمناسبة ذكرى عيد الجمهورية في 25 تموز 1988 الذي صادف مع عيد الاضحى اصدار عفو عن مجموعة من المحكوم عليهم في قضايا سياسية وجرائم الحق العام ، وقد شمل العفو (180) شخصا كانوا قد حوكموا في قضايا سياسية، بعضها تعود الى سنوات الاستقلال الأولى و (742) محكوما في قضايا متنوعة ، في حين اطلق سراح (60) نقابيا . (صحيفة الراي العام ، 1988 ، ص7) .

وأيد ممثلو الاحزاب والتيارات السياسية المختلفة تلك الاجراءات بوصفها تؤدي الى مرحلة جديدة من العمل السياسي المبني على الشفافية والقائم عل أسس الوفاق والتصالح الوطني(مجلة المنار ، 1989 ، ص60) .

خامسا: تعديل الدستور في 25 تموز 1988:

استمرت الإصلاحات التي شرعت بها الحكومة في سبيل دعم المسار الديمقراطي وحق المشاركة السياسية ، تضمنت تلك الاصلاحات تعديلات على الدستور ، وشملت ثمانية فصول ، وهي: (8)، و(21)، و(28)، و(39)، و(40)، و(57)، و(60)، و(62)، و(63) (صحيفة الحرية ، 1988، ص10؛ صحيفة الافق ، 1989، ص5)، وقد وضع ذلك التعديل حدا لفكرة الرئاسة مدى الحياة والخلافة ، موضحا أن رئيس الجمهورية ينتخب لمدة خمس سنوات انتخابا عاما حرا ومباشرا وسريا (صحيفة الحرية ، 1988 ، ص11) .

ونص التعديل على شروط الترشيح لرئاسة الجمهورية، اذ يجب أن يكون المترشح لا يقل عمره عن 40 عاما ولا يزيد عن 70 عاما، وأن يكون حاصلا على الجنسية التونسية، مسلما، ومولودا لأب وأم وجدهما من أصل تونسي، مع شرط الاستمرارية في الجنسية التونسية دون انقطاع (صحيفة الحرية ، 1988 ، ص11) . فضلا عن ذلك، سمح التعديل لرئيس الجمهورية بتجديد ولايته لمدة فترتين رئاسيتين متتاليتين فقط، بما يعكس توجه الإصلاح نحو تحديد صلاحيات الرئاسة وضمان تداول السلطة في إطار ديمقراطي مؤسسي. (داوود ، 2010، ص237). ويتولى رئيس مجلس النواب مهام الرئاسة في حال شغور منصب رئاسة الجمهورية وليس رئيس الوزراء كما كان في عهد الحبيب بورقيبة . للمزيد ينظر:(ترسيخ المسار الديمقراطي ، 1989، ص11)، فيما ينص الفصل (57) من الدستور على أن يتولى رئيس مجلس النواب مهام رئاسة الجمهورية بصفة وقتية لمدة لا تقل عن 45 يوما ولا تتجاوز 60 يوما(القليبي ، 1992، ص152) ، دون أن يكون له الحق في الترشح لذلك المنصب، وبعد انتهاء المدة، تجرى انتخابات عامة لاختيار رئيس الجمهورية، وتم تعديل الدستور بتخفيض سن الترشح لعضوية مجلس النواب من 28 عاما إلى 25 عاما، أما فيما يتعلق بالحصانة، فقد اقتصرت على رئيس الجمهورية ، في حين اكد القانون القديم على رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وأعضاء حكومته ورئيس مجلس النواب (مجلة الرائد العربي ، 1989، ص11).

ومما تقدم ذكره في أعلاه يتبين أن التعديل الذي جرى على الدستور قد ألغى مدة الرئاسة مدى الحياة وذلك ما كانت تسعى اليه المعارضة طيلة المدة الاخيرة من عهد الحبيب بورقيبة، فضلا عن أن التعديل قد قلل من هيمنة السلطة التنفيذية وذلك بتولي رئيس مجلس النواب رئاسة الجمهورية في حال حدوث طارئ للرئيس .

سادسا: تعديل قانون الصحافة في 2 اب 1988:

سعت القيادة السياسية الجديدة في تونس إلى تعديل وتنقيح قانون الصحافة؛ لأجل تعزيز الحريات الصحفية تتوافق لما جاء في مواد الدستور الذي نص على " **حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر الاجتماعي وتأسيس الجمعيات مضمونة وتمارس حسبما يضبطه القانون**" (رحيم ، 2020 ، ص381) ، وفي 2 أب 1988 صدر قانون الصحافة معدلا ، وتضمن بعض التعديلات منها:-

1- عزز القانون حرية إصدار الصحف التي تصدرها الاحزاب المعارضة ، اذ نص القانون على إلزام الإدارة بالرد بشأن منح ترخيص إصدار الصحيفة خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة أيام، أما فيما يتعلق بالطلبات المقدمة من الإدارة لإصدار الصحف، فقد حدد القانون مدة أقصاها شهران للبت فيه.
2- فيما يخص إيقاف الصحف، كان القانون القديم يمنح السلطات والمدعي العام صلاحية إيقاف الصحفيين في أي وقت، في حين قصر التعديل الجديد تلك الإجراء على إيقاف عدد واحد فقط من الصحيفة، شريطة أن تكون الأسباب جدية وخطيرة (القليبي ، 1992 ، ص180).
3- دعا القانون الجديد الى ضرورة الكشف عن الميزانية المالية للصحف، فضلا عن عدد النسخ التي تريد طباعتها وعدد النسخ التي تسعى الى توزيعها. (قانون الصحافة الجديد ،1988 ، ص20) .

خفف قانون الصحافة الجديد اجمالا الصيغة المتشددة التي كانت تتسم بها احكام القانون القديم ، وأنه اعد شروطا من شأنها أن تكفل مزيدا من الشفافية لقطاع الاعلام ، وأنه اقر توازنا افضل بين حق المواطن في التعبير عن آرائه بحرية وحق رجال الصحافة في ممارسة نشاطهم في ظروف افضل ، وعلى الرغم من ذلك بقي القانون محل جدل وخلاف من قبل بعض التيارات المعارضة التي وجدت أن القانون الجديد يمثل تراجعا الى الوراء؛ لأنه يقتصر على الصحافة المكتوبة، ولم يقنن وسائل الاعلام السمعية والبصرية، وأن الشفافية التي يتحدث بها عن ميزانيات الصحف لم تشمل الادارة .(مجلة المنار، 1989 ، ص54) .

وعلى الرغم من تلك الانتقادات إلا أن القانون اضاف بعض الشفافية والنقاط الايجابية للصحافة اذا ما قورن بالقانون القديم، فضلا عن ذلك فأن القانون يتطلب بعض الحاجة الى تنظيم الصحافة المسموعة والمرئية، والتقليل من هيمنة الدولة والحزب الحاكم على هذين الجهازين الاعلاميين الاكثر تأثيرا.

سابعا: قانون البريد 1988

صدر قانون البريد في حزيران 1988، ونص على حق الدولة في مصادرة بعض المراسلات الخاصة

إذا ما عدت مهددة لاستقرارها وأمنها، مما أتاح فرض رقابة على المراسلات وأثر بالتالي على حرية الرأي والتعبير (علوي ، 2013 ، ص178) . وشمل إدخال تعديلات على قانون الجمعيات الأهلية، فأتاح ذلك تأسيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، وجمعية النساء الديمقراطيات، فضلا عن هيئات تمثل الأطباء والصيادلة والمحامين واتحاد الطلبة (ايوب ، 2002، ص173) .

ثامنا: تعديل المجلة الانتخابية

إصدار قانون لتنقيح المجلة الانتخابية في كانون الأول 1988 وضم التعديل إعداد القوائم الانتخابية، وتوزيع بطاقات الانتخاب، ودعم مبدأ نزاهة عمليات الفرز، ومشاركة الجالية التونسية المقيمة بالخارج في عمليات التصويت، بعد أن كان القانون القديم يطلب حضور الجاليات الى داخل تونس للمشاركة في الانتخابات ، وأحيل التنقيح الى مجلس النواب في 26 كانون الأول 1988، وبعد أجراء التعديلات على اغلب فصول القانون وصياغته بطريقة تتلاءم مع متطلبات تلك المرحلة تمت الموافقة عليه بالإجماع من قبل اعضاء مجلس النواب (م. م. ن . ت ، م . ن، 1988 ، ص1166).

تاسعا: اصدار الميثاق الوطني في 7 تشرين الثاني 1988:

برز إصدار الميثاق الوطني في إطار تنظيم الحياة السياسية والحزبية، بوصفه التزاما أخلاقيا يحدد ضوابط العمل السياسي بمختلف تياراته دون استثناء (داوود ، د.ت ، ص229). وتعود فكرة الميثاق إلى تشرين الأول 1977، حين طرحها أحمد المستيري، زعيم حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، على الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة في سياق دعوته إلى ترسيخ الديمقراطية آنذاك، إلا أن بورقيبة رفضها رفضا قاطعا، وقد حظي الميثاق لاحقا بمساحة واسعة من النقاش بين مختلف التيارات السياسية، ليتم بعد صياغته التوقيع عليه من قبل (16) حزبا وهيئة شعبية وتطوعية ونقابية، وذلك في 7 تشرين الثاني 1988، باستثناء حركة الديمقراطيين الاشتراكيين التي امتنعت عن التوقيع، ويتكون الميثاق الوطني من أربعة أجزاء مترابطة هي: الهوية، والنظام السياسي، والتنمية، والعلاقات الخارجية. (طالب ، 1989، ص55).

دعا رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي إلى اعتماد الميثاق الوطني خلال المدة من 29 إلى 31 تموز 1988، وذلك أثناء انعقاد المؤتمر التأسيسي للحزب الحاكم، بهدف تعزيز مسار الإصلاح الديمقراطي الذي تقوده القيادة السياسية الجديدة، وقد طرح بن علي فكرة عقد ميثاق شرف بين مختلف القوى السياسية التونسية، أشبه بدستور مصغر ينظم العمل السياسي ويرسي المبادئ والقيم المشتركة

والأسس الكبرى للتعامل السياسي . (الشاذلي القليبي ، ص1992، 306- 307) .

وشاركت اغلب القوى السياسية والحزبية والنقابية (منها الأحزاب السبعة المرخصة، فضلا عن المنظمات الأخرى منها: الاتحاد العام التونسي للشغل ، و الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة ، والاتحاد الوطني للفلاحة والصيد البحري ، والاتحاد الوطني للمرأة التونسية ، وقد وقعت على الميثاق الوطني المنظمات المهنية والإنسانية وهي: عمادة المحاسبين ، وعمادة الأطباء ، وعمادة الصيادلة ، وعمادة المهندسين ، وجمعية الصحافيين ، واتحاد الكتاب ، ورابطة حقوق الإنسان ، وجمعية الدفاع عن حقوق الإنسان ، ومنظمة التربية والأسرة ، ومنظمة الدفاع عن المستهلك ، واتحاد منظمات الشباب. للمزيد ينظر: (الشاذلي القليبي ، 1992، ص 306- 307)، وبذلك جرت صياغة بنود الميثاق الوطني وإعداده بعد نقاشات مطولة بين مختلف الأطراف التونسية(صحيفة الأنباء ،1988 ، ص7) ، صدر في 7 تشرين الثاني 1988. (الشريف ، د.ت ، 28). وجاء في مقدمته ما يأتي: " **أن ممثلي الأحزاب السياسية والتنظيمات الاجتماعية اقروا الميثاق وهم ملزمون بالعمل به والالتزام بضوابطه وأخلاقياته...ويعدوه عقدا مشتركا بينهم وكفيلا بأن يجمع التونسيين على كلمة واحدة خصوصا أن هذه المرحلة تستوجب الوفاق والوئام...**" (سليمان ، 1992، ص174).

وحوى الميثاق الوطني أربعة فصول رئيسة: تناول الفصل الأول مسألة الهوية، فيما خصص الفصل الثاني للنظام السياسي، أما الفصل الثالث فركز على قضايا التنمية، في حين عالج الفصل الرابع موضوع العلاقات الخارجية، وبين في فصله الأول ما يأتي: " **إن هوية شعبنا عربية إسلامية متميزة تمتد جذورها في ماضي بعيد حافل بالأمجاد...لذلك تمسكت تونس بعروبتها وإسلامها باعتبارها جزء من الوطن العربي ومن الأمة الإسلامية...أن المجموعة الوطنية مدعوة لدعم اللغة العربية حتى تكون لغة التعامل والإدارة والتعليم**" . (لبيض ، 2009 ، ص55).

وتكمن أهمية الميثاق الوطني بأنه اوضح بشكل لا لبس فيه هوية تونس العربية والإسلامية بعد أن عانت من ذلك الامر منذ عام 1956، وقد تناغمت هذه المادة مع اهواء التيارات القومية والاسلامية وبعثت الطمأنينة لنفوسها .

تناول الفصل الثاني ، شكل النظام السياسي في تونس ، فقد رفض التفرد في الحكم ودعا إلى حكم مقيد بالقانون، وانتقد نظام الدولة القائم على حزب واحد فقط ، والسيطرة على كافة مؤسسات الدولة، مؤكدا أن النظام الجديد الذي تسنم الحكم في 7 تشرين الثاني 1987 جاء استجابة لمناضلي الحركة الوطنية ومطالب الشعب التونسي، الذي كان ينشد الحرية والسيادة والعدالة والالتزام بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأكد الميثاق على ضمان حرية التعبير والرأي والصحافة والنشر، وحماية حرية المعتقد، وحق تكوين الأحزاب ضمن إطار القانون مع الالتزام بعدم الارتباط بجهات خارجية . (حريز ، 1988 ، 14) ،

واوضح الميثاق ايضا التعددية القائمة على النظام الديمقراطية وجاء فيه : " **إن الديمقراطية تقوم على التعددية في الرأي وفي التنظيم وتهيئة متطلبات التنافس على الحكم وتقتضي التقيد بإرادة الشعب التي يعبر عنها في انتخابات دورية حرة ونزيهة أن تكون للأغلبية مشروعية اضطلاعها بمسؤوليات الحكم مع ضرورة احترام الرأي المخالف وحقوق الأقلية**" . (الهيئة العليا لحقوق الإنسان التونسية، 23 كانون الأول2022 ,www.csdhlf.tn/references/references).

كما اوضح في فصله الثالث على ضرورة التنمية الشاملة القائمة على المساواة ، اذ نص على ان "**التنمية الشاملة والعادلة هي الهدف الأسمى لكفاح الشعب التونسي ولسياسة الدولة**"، وأكد الميثاق على تحسين حياة الفرد ، مشددا على أن استمرار الديمقراطية يتطلب معالجة القضايا المعيشية للشعب وتأمين الحياة الكريمة له ، بما يكفل حقه المشروع في تلبية احتياجاته الأساسية (الهيئة العليا لحقوق الإنسان التونسية، 23 كانون الأول2022 ,www.csdhlf.tn/references/references) ، وشدد الميثاق على أن التنمية لا تتحقق بالمصالحة الوطنية وتجاوز الخلافات، وجاء في نصه ما يأتي: " **إن كسب معركة التنمية مرتبط وثيق الارتباط بقدرة التونسيين على تجاوز ما يفرق بينهم وخلق جو من التضامن الوطني يسمح بالمصالحة بين كل الأطراف لتجاوز هذه المرحلة الصعبة**" . (الميثاق الوطني ، 1988 ، ص23 – 25) .

وفي سطوره الأخيرة، أكد الميثاق الوطني أن الموقعين عليه من جميع الأحزاب والمنظمات هم مؤتمنون على استقلال تونس وحرية شعبها، وملتزمون بالدفاع عنها وحمايتها من أي تهديد أو انتهاك. (البيض ، 2009 ، ص56) .

وعلى الرغم من أن الميثاق الوطني حمل بين طياته العديد من المواد المهمة، إلا أنه لم مثل تحولا حقيقيا وجوهريا نحو نظام ديمقراطي تعددي، وعلى الرغم من ذلك رأت فيه القوى المعارضة بداية جيدة لتثبيت نفوذها على الساحة السياسية التونسية، والاندماج في النظام السياسي على غرار حركة الاتجاه الاسلامي ، على عكس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين المنافس الاقوى للسلطة الحاكمة والتي رأت فيه أنه لا يمثل تحولا حقيقيا للتعددية السياسية والديمقراطية في البلاد .

عاشرا: حرية التداول السلمي للسلطة

نقصد بحرية التداول على السلطة هي إمكانية وصول الأحزاب المعترف بها قانونا الى السلطة عبر الاقتراع العام الذي تتحقق فيه حرية الناخب وتعدم معه احتمالات تدخل السلطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، والنقطة الجوهرية في ذلك الصدد أن المرجع الأخير هو الناخب الذي يفضل حزبا على آخر، وأن الأحزاب تطرح برامجها المختلفة أمام الناخبين دون قيود ودون تشويه ، ومن ثم تتحقق فرصة التنافس

السلمي الحر والمفتوح (مجلة الحوادث ،1988 ، ص35).

والواقع أن ذلك الأمر ، وفي ضوء خصوصية التجربة التونسية في التعددية السياسية يتقاطع مع أمرين آخرين :-

أ : علاقة الحزب الحاكم [التجمع الدستوري الديمقراطي] بالدولة .

ب : ضمانات الانتخابات البرلمانية ومدى نزاهتها.

وبالنسبة إلى (للأمر الأول) فإن علاقة الحزب الحاكم على الرغم من محاولات الرئيس زين العابدين بن علي تجديد دمائه وإحداث تغييرات هيكلية وفكرية داخله ، لكي تتناسب مع مشروعه السياسي في تغيير أوجه الحياة في تونس ، إلا أن هيمنة الحزب وعلاقته مع أجهزة الدولة وسيطرته على شؤون البلاد بقي يمثل أحد بؤر التوتر السياسي(مجلة الحوادث ،1988 ، ص35).

وفيما يتعلق (بالأمر الثاني) الانتخابات البرلمانية أو المحلية ومدى نزاهتها ، فمن المعروف أن هناك انتقادات عديدة للانتخابات التي أجريت في نهاية عهد بورقيبة ، وتتركز حول وقائع التدخل والتزوير السافر لصالح الحزب الدستوري الحاكم ، ولقد اعترف الرئيس بن علي بمثل تلك الأمور ووعد بأن تكون الانتخابات البرلمانية في 4 شباط 1989 حرة ونزيهة وتعكس توجهات النظام الجديد في إقرار التعددية (طالب ، 1989 ، ص59).

والواقع أن تلك الانتخابات البرلمانية الأولى في العهد الجديد والتي جرت يوم 4 شباط 1989 ، قد تضمنت نتائجها اكثر من مفاجأة سواء على صعيد فوز الحزب الحاكم بكل مقاعد البرلمان (141) مقعدا، أو تدني النسب التصويتية للأحزاب المعارضة، اذ حصل حزب الاشتراكيين الديمقراطيين على (307) من جملة الاصوات، في الوقت الذي حصل فيه المستقلون المدعومون من التيار الأصولي على 9,13٪ من جملة الاصوات، وما يهمنا في ذلك المجال هو فوز الحزب الحاكم بكل المقاعد البرلمانية ، وبالتالي غياب اصوات المعارضة داخل المؤسسة التشريعية والرقابية، والمفارقة هنا ان النظام السياسي بشكله الجديد يظل استمرارا لأحد موروثات الحقبة البورقيبية ، في حين أن العهد الجديد يدعو إلى التعددية ويراهن على الخيار الديمقراطي ، والتساؤل المثير هو كيف يستقيم وجود برلمان يسيطر عليه حزب واحد في ظل نظام تعددي؟ وثمة تفسيرات قانونية وسياسية لغياب المعارضة عن البرلمان، منها الضوابط القانونية لقانون الانتخابات القائم على أسلوب القائمة المطلقة (الوطن العربي ، 1988 ، ص10).

ومهما قيل عن فوز الحزب الحاكم ، فمما لا شك فيه أن غياب المعارضة من البرلمان التونسي، يتناقض كليا مع شعارات التعددية السياسية التي يحاول النظام الجديد ترسيخها في الواقع ، ويطرح تساؤلات جدية حول مستقبل النظام السياسي وردود الفعل من قبل قوى المعارضة

ويتداخل مع حرية التداول على السلطة موضوع انتخابات رئيس الجمهورية تبعا للتعديلات التي أدخلت على الدستور وألغت البنود الخاصة بالرئاسة مدى الحياة التي أقرت للرئيس الحبيب بورقيبة ، وبالخلافة الآلية لرئيس الوزراء . وقد أضفت التعديلات الجزئية على الدستور سمة الديمقراطية فيما يتعلق برئيس الجمهورية من خلال جعله مرهونا بإرادة الناخبين عبر الاقتراع الحر العام . وأشار التغيير أيضا إلى البنود المتعلقة بالخلافة في حالة العجز أو الوفاة أو الاستقالة ونص التعديل على أن يتولى رئيس مجلس النواب الرئاسة لمدة لا تتجاوز 60 يوما يتم خلالها تنظيم انتخابات لاختيار الرئيس الجديد ، وعلى الرغم من استحسان بعض تيارات المعارضة لهذه التعديلات ، إلا أنه وجد من يرى بضرورة تعديل الدستور ذاته وبما يتناسب صراحة مع التعددية ووضع ضوابط النظام الديمقراطي المطلوب (الوطن العربي ، 1988 ، ص7).

الخاتمة:

بعد دراسة تحولات السلطة وتجربة التعددية السياسية في تونس (1980 – 1989) خلال عهدي الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي توصل الباحث الى اهم الاستنتاجات وهي كالتالي:

1- أن التجربة الحزبية المقيدة بالطريقة التي تمت بها خلال نهاية عهد الحبيب بورقيبة 1980 ، 1987 جاءت تعبيرا عن رغبة النخبة التونسية الحاكمة في تحسين شكل النظام السياسي دون مضمون . اذ أن التحول إلى التعدد الحزبي لم يكن مقرونا بمبدأ التنافس السياسي السلمي على السلطة، أنما كان لضرورة حرجة كان يمر بها النظام السياسي ومن هنا كانت التجاوزات في مختلف الانتخابات البرلمانية والبلدية ، والتي أدت جميعها إلى سيطرة الحزب الدستوري الحاكم على مقاعد البرلمان كافة خلال الاعوام 1980 – 1987 ، فضلا عن استمرار سياسية النظام في محاربة الاحزاب التي اعترف بشرعيتها سياسيا وفكريا.

2- لاشك ، أن هناك العديد من التطورات الايجابية التي حدثت في بداية عهد زين العابدين بن علي ، ولاسيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان وسيادة القانون وتقنين حرية التعبير والتنظيم .

3- أن حرية التداول على السلطة ظلت محاصرة بالثوابت الموروثة من حقبة بورقيبة .

4- التحدي الحقيقي بقي قائما، ولم تؤد التجربة أهم أبعادها وأكثرها رسوخا وضمانا لمفهوم التعددية ذاته.

5- لم تحدث تحولات جوهرية في العلاقة بين الدولة والقوى السياسية والحزبية المعارضة، وقد تبين ذلك بفوز الحزب الحاكم بجميع مقاعد مجلس النواب عام 1989على الرغم من الشعارات التي اطلقت بعد التغير الحاصل في 7 من تشرين الثاني 1987 .

وبذلك ومن خلال دراسة التجربتين يتبين لنا أن التحول الذي شهدته تونس هو فقط تحول بالأشخاص وتغير شكلي فقط، وأن جميع القوانين الخاصة بالتعددية السياسية التي وضعت لم تطبق بصورة صحيحة ولم تؤد الى تعددية سياسية تستطيع من خلالها قوى المعارضة الدخول الى مجلس النواب التونسي وتمثيل معظم فئات المجتمع وبقيت تلك التعديلات حبرا على ورق.

قائمة المصادر والمراجع:

اولا : الوثائق

1: الوثائق غير المنشورة

أ: محاضر مجلس النواب

1- م. م. ن . ت ، م . ن / 7 ، د . ع ، س / 3 ، ج/ 20، 26 كانون الأول 1988.

ب: الوثائق الاجنبية

1- Fco 93/5400 , Nft 014 /1 , The internal political situation in Tunisia, 1988.

2 : الوثائق المنشورة

أ: الكتب الوثائقية

1- وزارة الأعلام التونسية (1988). الأجماع الوطني في نوفمبر ، تونس: المطبعة الرسمية .

2- دليل منظمة العفو الدولية (2002) . رقم الوثيقة 2002/001/20، د. م: مطبوعات منظمة العفو الدولية ، أيار 2002.

3- وزارة الأعلام التونسية ، (1988) ، قانون الصحافة الجديد ، تونس: المطبعة الرسمية.

4- نشريات وزارة الأعلام التونسية (1988)، الميثاق الوطني، تونس: المطبعة الرسمية .

5- وزارة الأعلام (1989) ، ترسيخ المسار الديمقراطي، تونس: المطبعة الرسمية.

ثانيا: الكتب

أ: العربية والمعربة

1- المستيري، احمد (2011) . ذكريات للتاريخ (ذكريات وتأملات وتعليق حول فترة من التاريخ المعاصر لتونس والمغرب الكبير 1940 – 1990 وثورة 2010 2011 ، تونس: دار الجنوب.

2- السرجاني، راغب (2011). قصة تونس من البداية الى ثورة 2011 ، القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة.

3- تاج ، رمزي (2011). انتفاضة الخبز كانون الثاني 1984 ، تونس : دار محمد علي للنشر.

4- لبيض، سالم (2009). الهوية الإسلام العروبة التونسة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

5- القليبي وأخرون ، الشاذلي (1992). 7نوفمبر الثورة الهادئة ، تونس: شركة فنون الرسم والنشر و الصحافة .

6- مطر ، عبد الرحمن (2001) ، تونس بن علي شرعية الإنجاز ، تقديم عبد المنعم المحجوب ، دمشق : مطبعة جوهر الشام.

7- البوني ، عفيف (1999). تونس وحقوق الأنسان الحق في الهوية ، تونس: مطبعة سنيب لابراس .

8- حريز، محمد (1988). الميثاق الوطني مدخل فكري وسياسي للميثاق ، تونس: الشركة التونسية للتوزيع.

9- المستاوي، محمد صلاح الدين (1993). الإسلام في تونس بعد 7 من نوفمبر ، ط1 ، تونس: الشركة التونسية لفنون الرسم.

10- داهش، محمد علي (2009). المغرب العربي المعاصر ، الموصل: مركز الدراسات الاقليمية.

11- الكعلي، المنجي (2013). في خدمة الجمهورية بقيادة بورقيبة ، تونس: دار سراس للنشر.

12- تيكوا ، نيكولا بو – جان بيار (2011). صديقنا الجنرال زين العابدين بن علي وجه المعجزة التونسية الحقيقي، ترجمة علي العيداني ، وأخرون ، تونس: دار محمد علي للنشر .

13- أبو زكريا ، يحيى (2003) ، الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي والى الغنوشي ، بيروت: دار ناشري.

ب: الكتب الاجنبية

1- Middle and North Africa , East (1988), Ewropa Publication, London.

ثالثا :الرسائل والاطاريح الجامعية

1- داوود، احمد فاضل جاسم(2010). مستقبل التجربة الديمقراطية في بلدان المغرب العربي تونس أنموذجا أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، بغداد .

2- ابراهيم ، باسل جمعة (2017). البورقيبية ،دراسة في الفكر السياسي للرئيس التونسي الحبيب بورقيبة ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، قسم السياسة الاقتصادية ، جامعة القاهرة .

3- يوسف، زينب جاسم سعد (2008). النظام السياسي في تونس 1956 ، 1987، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد .

4- العمدوني ، سناء (2017). محاولة التحول الديمقراطي بالبلاد التونسية في منعرج السبعينات (1969 – 1973) رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة تونس ، تونس .

5- علوي ، عزيز (2013). التحولات السياسية في مصر و تونس(1981–2011)دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولة الدولية ، جامعة الجزائر .

6- أيوب ، عصام عبد الوهاب محمد (2002). متغير القيادة والتعددية السياسية في تونس ، 1994–2002 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .

7- العبيدي ، عواد ابراهيم خضر(2012). الحركة الاسلامية في تونس 1970 – 1987 ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية التربية ، جامعة تكريت .

8- الحمداني ، نعمة بحر فياض نمر (2012). صالح بن يوسف ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة تكريت .

رابعا : البحوث والدراسات

1- حيدر ، اسعد (1980). حرب الخلافة والتغير تهب على قفصة ، مجلة المستقبل ، السنة الثامنة ، العدد 155 ، باريس ، 9 شباط.

2- الخبز ، انتفاضة(1984). مجلة كل العرب ، العدد76 ،باريس ، 11 كانون الثاني.

3- الغنوشي ، راشد (1989). صحيفة البطل ، الأسبوعية التونسية ، 15 شباط .

4- بن علي ، حديث زين العابدين (1987). ، و كل العرب ، ، العدد 26 ، 19 اب .

5- سليمان ، حسن (1992) ، تجربة العقد الاجتماعي في المغرب العربي ، بحث منشور في المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 5 ، لبنان، نيسان .

6- المقروي ، حامد (1989). حوار مدير الحزب الحاكم ، صحيفة الوطن العربي ، العدد 582 ، 8 نيسان .

7- الفرزلي ، سليمان (1981). المؤتمر الاستثنائي للحزب الاشتراكي الدستوري ، مجلة الحوادث ، السنة الخامسة والعشرون ،العدد 1277 ، بيروت ، 24 نيسان .

8- السامرائي ، شفيق عبد الرزاق (1990). الاحزاب السياسية في تونس من عهد بورقيبة الى زين العابدين بن علي ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، السنة الثالثة ، العدد 7 ، بغداد ، حزيران.
9- الإسلامي، محاكمات الاتجاه(1987). اليوم السابع، العدد 175 ، 14 ايلول .
10-الطريفي ، مختار (1986). اعتقال المستيري ينسف بقايا الديمقراطية ، صحيفة الوطن (الكويت) ، العدد 4030، بتاريخ 18 نيسان.
11-رحيم ، مرة رسول (2020) ، الإجراءات السياسية والدستورية للرئيس زين العابدين بن علي ، 1987-1991، بحث منشور في مجلة بابل للدراسات الإنسانية، العدد 2 ، مج 10 .

خامسا : الدوريات

أ: الصحف

1- صحيفة الأنباء (الكويت) ، العدد 4617 ، 7 تشرين الثاني 1988.
2- صحيفة الحرية (تونس) ، العدد 9 ، بتاريخ 30 أذار 1988 .
3- صحيفة الحرية (تونس) ، العدد 9 ، بتاريخ 30 أذار 1988 .
4- صحيفة الحرية (تونس) ، العدد 9 ، بتاريخ 30 أذار 1988.
5- صحيفة الحرية (تونس) ، العدد98 ، بتاريخ 12 تموز 1988 .
6- صحيفة الراي العام (الكويت) ، العدد 8851 ، بتاريخ 23 تموز 1988.
7- صحيفة الرأي العام (الكويت) ، العدد 8859 ، بتاريخ 1 أب 1988.
8- صحيفة الوطن العربي (الكويت) ، العدد 3882، 16 كانون الاول 1985 .
9- صحيفة الوطن العربي(الكويت) ، العدد 577 ، 3 نيسان 1988 .
10-صحيفة الوطن العربي(الكويت) ، العدد 578 ، 11 اذار 1988 .
11-صحيفة الوطن العربي(الكويت) ، العدد 582، 8 نيسان 1988.
12-صحيفة اليوم السابع (مصر) ، العدد 155 ، 27 نيسان 1987.

ب: المجلات

1- مجلة الوطن العربي ، ، العدد 578، 11-18 اذار 1988.
2- مجلة الوطن العربي ،العدد 579 ، 25 اذار 1988 .
3- مجلة الاسبوع العربي ، العدد 1410 ، باريس ، 20 تشرين الثاني 1981 .
4- مجلة الأفق ، العدد 192 ، قبرص ، 21 نيسان 1989.
5- مجلة الدستور ، العدد 363 ، لندن ، 23 – 29 كانون الثاني 1978 .
6- مجلة الدستور ، العدد 919 ، لندن ، 8 كانون الثاني 1989.
7- مجلة الرائد العربي ، السنة الثالثة ، العدد 78 ، لندن ، 2-16 أذار 1989.
8- مجلة المنار ، السنة الخامسة ، العدد 53 ، الجزائر، أيار 1989.

سادسا: الانترنت

1-مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (ديكاف) ، اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية ، بتاريخ 30 كانون الأول 2022 ، متاح على الرابط . https://legislation-securite.tn/ar/law/45168

3-الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية التونسية، الميثاق الوطني ، 23 كانون الأول 2022، متاح على الرابط : http://www.csdhlf.tn/references/references-tunisiennes/ .

First: documents

1: Unpublished documents

A: Minutes of the House of Representatives

1- M. M. N. T, M. N/7, D. A, S/3, J/20, December 26, 1988.

B: Foreign documents

1- Fco 93/5400 , Nft 014 /1 , The internal political situation in Tunisia, 1988, p.17.

2: Published documents

A: Documentary books

1- Tunisian Ministry of Information (1988). National Consensus in November, Tunis: Official Printing Office.
2- Amnesty International Handbook (2002). Auckland No. 20/001/2002, n.p.: Amnesty International, May 2002.
3- Tunisian Ministry of Information (1988). The New Press Law, Tunis: Official Printing Office.
4- Tunisian Ministry of Information Publications (1988). The National Charter, Tunis: Official Printing Office.
5- 5- Ministry of Information (1989), Consolidating the Democratic Path, Tunisia: Official Printing Press.

Second: Books

A: Arabic and Arabicized Books

1- Al-Mustiri, Ahmed (2011). Memories for History (Memories, Reflections, and Commentary on a Period of Contemporary History in Tunisia and the Maghreb 1940-1990 and the 2010-2011 Revolution), Tunisia: Dar Al-Janoub.

2- Al-Sarjani, Ragheb (2011). The Story of Tunisia from the Beginning to the 2011 Revolution, Cairo: Dar Aqlam for Publishing, Distribution, and Translation.
3- Taj, Ramzi (2011). The Bread Uprising, January 1984, Dar Muhammad Ali for Publishing, Tunisia.
4- Labiedh, Salem (2009). Tunisian Arab-Islamic Identity, Beirut: Center for Arab Unity Studies.
5- Al-Qulaibi et al., Al-Shadhli (1992). November 7th: The Quiet Revolution, Tunis: Arts, Publishing and Press Company.
6- Matar, Abdul Rahman (2001). Tunisia under Ben Ali: The Legitimacy of Achievement, introduction by Abdul Munim Al-Mahjoub, Damascus: Jawhar Al-Sham Press.
7- Al-Bouni, Afif (1999). Tunisia and Human Rights: The Right to Identity, Tunis: SNIP-La Presse Press.
8- Hariz, Muhammad (1988). The National Charter: An Intellectual and Political Introduction to the Charter, Tunis: Tunisian Distribution Company.
9- Al-Mustawi, Muhammad Salah al-Din (1993). Islam in Tunisia After November 7th, 1st ed, Tunis: Tunisian Company for Graphic Arts.

10- Dahesh, Muhammad Ali (2009). Contemporary Maghreb, Mosul: Center for Regional Studies.
11- Al-Kaali, Al-Munji (2013). In the Service of the Republic under Bourguiba, Tunis : Dar Saras Publishing.
12- Tikoua, Nicolas Beau – Jean-Pierre (2011). Our Friend General Zine El Abidine Ben Ali: The True Face of the Tunisian Miracle, translated by Ali Al-Aidani et al, Tunis: Dar Muhammad Ali Publishing.
13- Abu Zakaria, Yahya (2003), The Islamic Movement in Tunisia from Al-Tha'alibi to Al-Ghannouchi, Beirut: Dar Nashiri.

B: Foreign books

1- Middle and North Africa , East (1988), London: Ewropa Publication.

Third: University theses and dissertations

1- Dawood, Ahmed Fadhil Jassim (2010), The Future of the Democratic Experience in the Maghreb Countries: Tunisia as a Model, PhD Dissertation (Unpublished), College of Political Science, Al-Nahrain University, Baghdad.
2- Ibrahim, Basil Juma (2017). Bourguibism, A Study in the Political Thought of Tunisian President Habib Bourguiba, Unpublished Doctoral Thesis, Institute of African Research and Studies, Department of Economic Policy, Cairo University.
3- Youssef, Zainab Jassim Saad (2008). The Political System in Tunisia 1956-1987, Master's Thesis (unpublished), College of Education for Women, University of Baghdad.
4- Al-Amdouni, Sanaa (2017). The Attempt at Democratic Transition in Tunisia at the Turning Point of the 1970s (1969-1973), Master's Thesis (unpublished), Faculty of Humanities and Social Sciences, University of Tunis, Tunisia.
5- Alawi, Aziz (2013). Political Transformations in Egypt and Tunisia (1981-2011): A Comparative Study. Unpublished Master's Thesis, Faculty of Political Science and International Relations, University of Algiers.
6- Ayoub, Essam Abdel Wahab Mohamed (2002). The Leadership Variable and Political Pluralism in Tunisia, 1994-2002. Unpublished Master's Thesis, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University.
7- Al-Ubaidi, Awad Ibrahim Khader (2012). The Islamic Movement in Tunisia 1970–1987, PhD dissertation (unpublished), College of Education, Tikrit University.
8- Al-Hamdani, Ni'ma Bahr Fayyad Nimr (2012). Saleh bin Yusuf, Master's thesis (unpublished), College of Education, Tikrit University

Fourth: Research and Studies

1- Haidar, Asaad (1980). The War of Succession and Change Blows Over Gafsa, Al-Mustaqbal Magazine, Year 8, Issue 155, Paris, February 9.
2- Bread, Uprising (1984). Kull al-Arab Magazine, Issue 76, Paris, January 11.
3- Ghannouchi, Rached (1989). Al-Batal Newspaper, Tunisian Weekly, February 15.
4- Ben Ali, Zain al-Abidin's Talk (1987). Kull al-Arab, Issue 26, August 19.
5- Suleiman, Hassan (1992), The Social Contract Experience in the Maghreb, a study published in the Arab Journal of Political Science, Issue 5, Lebanon, April.
6- Al-Maqrawi, Hamid (1989). Interview with the Director of the Ruling Party, Al-Watan Al-Arabi Newspaper, Issue 582, April 8.
7- Al-Farzali, Suleiman (1981). The Extraordinary Conference of the Socialist Constitutional Party, Al-Hawadith Magazine, 25th Year, Issue 1277, Beirut, April 24

8- . Al-Samarrai, Shafiq Abdul-Razzaq (1990), Political Parties in Tunisia from the Era of Bourguiba to Zine El Abidine Ben Ali, Journal of Political Science, University of Baghdad, Third Year, Issue 7, Baghdad, June.
9- Al-Islami, Trials of the Trend (1987), Al-Youm Al-Sabea, Issue 175, September 14.
10- Al-Tarifi, Mukhtar (1986), The Arrest of Al-Mustiri Destroys the Remnants of Democracy, Al-Watan Newspaper (Kuwait), Issue 4030, April
11- Rahim, Marra Rasoul (2020), The Political and Constitutional Procedures of President Zine El Abidine Ben Ali, 1987-1991, a research paper published in Babel Journal of Human Studies, Issue 2, Vol. 10.

Fifth: Periodicals

A: Newspapers

1- Al-Anbaa Newspaper (Kuwait), Issue 4617, November 7, 1988.
2- Al-Hurriya Newspaper (Tunisia), Issue 9, March 30, 1988.
3- . Al-Hurriya Newspaper (Tunisia), Issue 9, March 30, 1988.
4- Al-Hurriya Newspaper (Tunisia), Issue 9, March 30, 1988.
5- Al-Hurriya Newspaper (Tunisia), Issue 98, July 12, 1988.
6- Al-Rai Al-Aam Newspaper (Kuwait), Issue 8851, July 23, 1988.
7- Al-Rai Al-Aam Newspaper (Kuwait), Issue 8859, August 1, 1988.
8- Al-Watan Al-Arabi Newspaper (Kuwait), Issue 3882, December 16, 1985.
9- Al-Watan Al-Arabi Newspaper (Kuwait), Issue 577, April 3, 1988.
10- Al-Watan Al-Arabi Newspaper (Kuwait), Issue 578, March 11, 1988.
11- Al-Watan Al-Arabi Newspaper (Kuwait), Issue 582, April 8, 1988.
12- Al-Youm Al-Sabaa Newspaper (Egypt), Issue 155, April 27, 1987.

B. Journals

1- Al-Watan Al-Arabi Magazine, Issue 578, March 11-18, 1988.
2- Al-Watan Al-Arabi Magazine, Issue 579, March 25, 1988.
3- Al-Usbu' Al-Arabi Magazine, Issue 1410, Paris, November 20, 1981.
4- .Al-Ufuq Magazine, Issue 192, Cyprus, April 21, 1989
5- Al-Dustour Magazine, Issue 363, London, January 23-29, 1978.
6- Al-Dustour Magazine, Issue 919, London, January 8, 1989.
7- Al-Ra'id Al-Arabi Magazine, Year 3, Issue 78, London, March 2-16, 1989.
8- Al-Manar Magazine, Fifth Year, Issue 53, Algeria, May 1989.

Sixth: The Internet

1- The Geneva Centre for Security Sector Governance (DCAF), United Nations Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment, dated 30 December 2022, available at https://legislation-securite.tn/ar/law/45168.
2- The Tunisian High Authority for Human Rights and Fundamental Freedoms, National Charter, dated 23 December 2022, available at: http://www.csdhlf.tn/references/references-tunisiennes.